

## تحليل وتصميم نظام التسجيل للسيارات

بحث قدم لنيل شهادة الماجستير في الاحصاء في جامعة بغداد  
سرمد جورج ود. هلال عبود تقى  
جامعة البصرة      المركز القومى للحاسبات الالكترونية

### الخلاصة :

يتناول هذا البحث نظام تسجيل السيارات وتجديده اجازات التسجيل ، وتمثل غايتنا في ايجاد الحلول المناسبة لهذا الجانب ، وذلك من خلال التحاليل الاحصائي للنظام الحالي ، ومعاولة السيطرة على عامل الوقت وتخفيف الازدحام ، ومن ثم اقتراح نظام جديد يستند على نظام معلومات ممكنت على الحاسبة الالكترونية ، وذلك لتنسيق البيانات وترتيبها بحيث يمكن الرجوع اليها في اي وقت بسهولة وسرعة ، وبذلك نستطيع الوقوف على الوضع القائم لجميع السيارات المسجلة .

كما ان البحث يتضمن دراسة احصائية تحليلية لجدوى مكنته هذا النظام وذلك باستخدام نظرية صفوف الانتظار  
(Queueing theory)

للوقوف على بعض نقاط الاختناق في عملية الحصول على اجازة تسجيل السيارة ، لتوضيع معوقات الاسلوب المتبعة حاليا ، وبالتالي ضرورة اجراء التغيرات باقتراح نظام جديد يكفل خدمة المواطنين .

اما اهم اهداف النظام المقترح فهو اصدار اجازات التسجيل ، وتنظيم الجداول الاحصائية والتقديرات الموسمية لانجاز العمل في وقت قصير جدا ، دونما حاجة لتوظيف طاقات بشرية اضافية لانجاز العمليات الكتابية .

## دراسة الواقع الحالي لنظام تسجيل السيارات :

ان النظام الحالي لعملية تسجيل السيارات يعتبر نظاماً متخلقاً كثيراً  
السلبيات وذلك لازدياد حجم العمل حيث تتم عملية تسجيل السيارات  
وتجدد اجزاء التسجيل في محافظة بغداد حالياً من قبل ثلاثة مكاتب ، وهي  
مكتب تسجيل السيارات الخصوصية ومكتب السيارات العمومية ،  
ومكتب سيارات العمل والمركبات الانتاجية .

ويعمل في هذه المكاتب موظفون تابعون لمديرية المرور العامة وامانة  
العاصمة ويكون توزيعهم على هذه المكاتب كما موضح في الجدول رقم (1) .

**جدول رقم (1) عدد الموظفين العاملين في مكاتب التسجيل الثلاثة**

المجموع	الحمل	العمومي	الخصوصي	الجهة المكتب
88	27	23	38	مديرية المرور
39	9	7	23	امانة العاصمة
127	36	30	61	المجموع

كما ويعمل في المديرية العامة (118) شخصاً من ضباط وافراد  
لاغراض المتابعة والسيطرة على عملية التسجيل ، وبهذا يصل العدد الكلي  
في المكاتب الثلاثة الى (245) شخصاً في محافظة بغداد فقط ، اضافة الى  
عدد من الموظفين في الجهاز المركزي للاحصاء لفرض اصدار الاحصائيات  
والجدوال .

اما عدد السيارات في محافظة بغداد فهي مبينة في الجدول (2) للفترة  
(1975-1968) .

**جدول (2)**  
**عدد السيارات المسجلة في محافظة بغداد حسب النوع للفترة**  
**(1975-1968)**

السنة	الخصوصية	الاجر	الباس	الحمل	الكلي
102004	31306	9150	18906	42642	1968
105934	32496	9202	20007	44229	1969
109395	32731	9244	21396	46024	1970
116427	33687	10890	21714	50136	1971
121035	34239	11280	23340	52176	1972
123367	34449	11601	24805	52512	1973
137087	35764	12591	27670	61062	1974
172997	42543	14895	35010	80549	1975

احصائية النقل والمواصلات - الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 1968-1975) وبتعين أفضل معادلة تعبر عن العلاقة بين السيارات المسجلة والسنوات تمكنا من الحصول على المعادلة التالية :-

$$ص = 1 + بس + جس^2$$

والمعادلات الاحصائية التالية تبين عدد السيارات المسجلة في محافظة بغداد :

الخصوصي : ص =	$174 + 31490 س^2$
الاجرة : ص =	$37 + 593 س^2$
الباص : ص =	$6 + 109 س^2$
الحمل : ص =	$44 + 199 س^2$
الكلي : ص =	$262 + 2378 س^2$

وباستخدام المعادلات اعلاه يمكننا حساب الاعداد المتوقعة لاعداد السيارات اذا ما استمرت وتغير الزيادة بنفس الاتجاه ، وعلى أساس هذه التوقعات يمكن حساب توقع العدد المطلوب من الموظفين مع فترات انجاز العمل كما مبين في جدول (3) .

### جدول (3)

العدد المتوقع للسيارات حسب النوع لسنة (1985) والموظفين المطلوب استخدامهم والفترقة الزمنية المطلوبة لإنجاز العمل بالأشهر المكتب      عدد السيارات      عدد الموظفين      الفترقة الزمنية  
سنة 1985 حاليا      الحالية      المطلوبة في الازمة عام

1985	1985	الخصوصي
25	513	12      179      178823
10	78	4      30      69540
14	124	4      36      47034
49	715	20      245      315086
		العمومي      العمل      الكلي

اضافة الى ذلك فان عملية تسجيل السيارات تتضمن الكثير من التداخل والازدواج في الاعمال المكتبية مما يؤدي الى تشكيل طوابير كبيرة من المراغعين ، نتيجة قيام الدائرة بمراجعة السجلات ، وتأدية الاعمال المكتبية المتعددة ، وتطبيق نظرية صفوف الانتظار على بعض نقاط الاختناق ويمكن ملاحظة مدى التأخير الذي يحدث في الحصول على اجازة التسجيل وفي هذا التحليل تم اختبار نقطتين وذلك كمثال للصعوبة التي تواجه المواطنين .

أ . محطة الانتظار التي تتكون نتيجة مراجعة المواطنين مكتب ضابط التسجيل وقد تم اختبار فترات زمنية صغيرة طول كل منها دقيقة واحدة من اوقات الدوام الاشد ازدواجا ، واتضح ان توزيع القادمين الى محطة الخدمة هو واختبرت صحة هذا الافتراض باستخدام مربع كلبي لحسن المطابقة ، أما بالنسبة لتوزيع اوقات الخدمة فقد تبين انه التوزيع الأسوي (Exponential) واختبرت صحة الفرضية باستخدام اختبار فيشر (F Test) ولما يجدر مقاييس الفعاليات (معدل عدد الاشخاص في الصنف والنظام ) وأوقات الانتظار طبقت الصيغة الحسابية للنموذج  $M/M/1$  ومن خلال اجراء الحسابات اللازمة وجد ان معدل الوصول  $Y = 1.92$  شخص/دقيقة وان

معدل الخدمة  $U = 2.04$  شخص/دقيقة ومن هذا نلاحظ ان

$$P = Y/U = 0.94$$

$$L = Y/(U-Y) = 11 \quad \text{معدل عدد الاشخاص في النظام}$$

$$Lq = Y^2/(U(U-Y)) = 15 \quad \text{معدل عدد الاشخاص في الصنف}$$

$$Wq = Y/(U(U-Y)) = 7.8 \quad \text{معدل وقت الانتظار}$$

للشخص الواحد في الصنف (بالدقائق)

$$W = I/(U-Y) = 8.3 \quad \text{معدل انتظار الشخص الواحد في النظام}$$

وان النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم الدخول للنظام والحصول على الخدمة مباشرة دون انتظار = 6% والباقي يتحتم عليهم الانتظار .

ب . أما محطة الانتظار الثانية فهي مكتب امانة العاصمه ( شعبة الخصوصي ) حيث يتم دفع الرسوم المستحقة ، وفي هذا المكتب يوجد (10) محطات خدمة ولذلك استخدم النموذج  $M/M/C$  ذات الاقنية المتعددة .

وقد تم احتساب البيانات التالية :-

$$C = 10$$

عدد محطات الخدمة

$$Y = 100$$

معدل الوصول (شخص/ساعة)

$$U = 11$$

معدل الخدمة (شخص/ساعة)

$$P = 9.09$$

شدة المرور

وباستخدام الصيغة الحسابية لهذا النموذج تم احتساب التالي :

$$P_0^{-1} = \sum_{n=0}^{4} \frac{P^n}{n!} \cdot \frac{10P}{10!(10-P)} = 51.2$$

معدل عدد الاشخاص في الصنف

$$L = \frac{C}{q} \cdot \frac{P}{(C-P)^2} \cdot \frac{P_0}{C!} = 23$$

$$L = P + \frac{L}{q} = 32 \quad \text{معدل عدد الاشخاص في النظام}$$

معدل انتظار الشخص الواحد في الصنف مقاساً بالدقيقة

$$W = \frac{L}{q} / Y = \frac{13.8}{q}$$

معدل انتظار الشخص الواحد في النظام مقاساً بالدقائق

$$W = L/Y = 19.2$$

ان اوقات الانتظار اعلاه تعتبر جزء من عملية التسجيل والحصول على اجازة التسجيل واذا اخذنا بنظر الاعتبار جميع المراحل ، فان الوقت الكلي يستغرق اكثر من يومين ومن اهم الاسباب المؤدية الى الاختناقات هو ازدياد حجم المعلومات ، بالإضافة الى كل ذلك فان المديرية تفتقر الى نظام بين المتخلفين عن دفع الرسوم ، وانها تقف عاجزة في حالة طلب معلومات فورية عن أية سيارة ذات دلالات خاصة مثل ( اللون ، الطراز ، سنة الصنع ... الخ ) وذلك لتفرق هذه المعلومات في سجلات متعددة .

كما ان الزيادة المستمرة في عدد السيارات ، سوف تعجل مشاكل اكبر بالنسبة للتسجيل والحصول على الاحصائيات والتقارير الموسمية فيما لو استمر العمل بالاسلوب الحالي . ان مجمل ما تقدم كان من الاسباب الرئيسية التي دفعتنا لاقتراح وتصميم النظام الجديد الذي يعتمد على استخدام الاساليب العلمية الحديثة .

#### تصميم النظام المقترن :

ان الثورة التكنولوجية واستخدامها لانظمة المعلومات ، وبما لها من قدرات قائمة على تجميع البيانات وتخزينها وتحليلها للتوقعات المستقبلية ، باستخدام الحاسوبات الالكترونية ، قد أدت الى آثار بعيدة المدى في العمليات الادارية .

وعليه فان تصميم النظام يمثل حلقة الوصل بين متطلبات الادارة وبين طريقة التعبير الدقيق عنها بشكل برمجي للحاسبة الالكترونية . وبالنسبة لنظام المقترن لتسجيل السيارات ، لفرض الانتقال الى

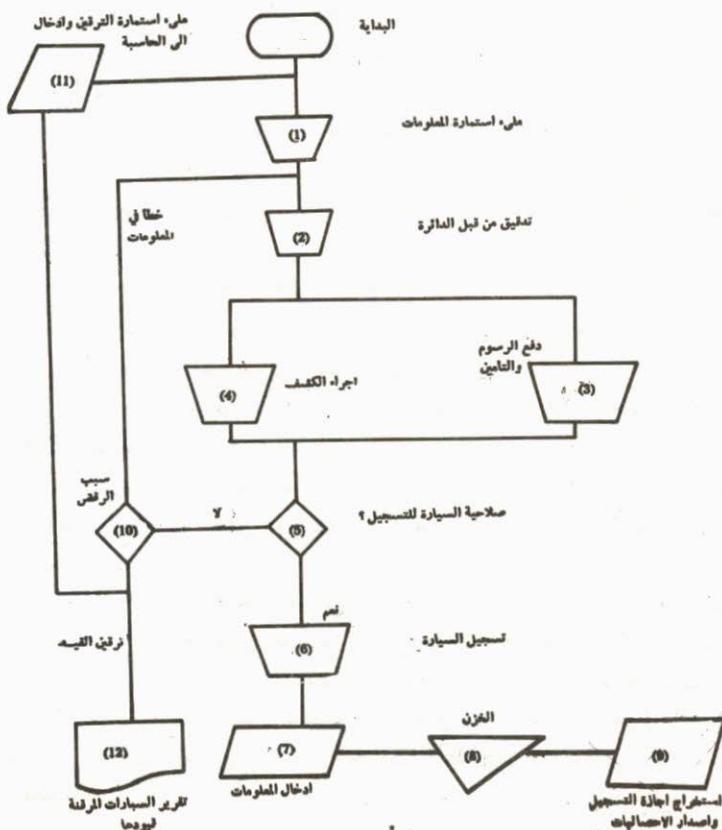
العمل على الحاسبة الالكترونية ، فقد جزى، الى مرحلتين :-

١ . المرحلة الاولى : ادخال المعلومات الرئيسية وخلق الملف الرئيس (الاستاذ) . في هذه المرحلة تفدى المعلومات من كل سجل والذي يحتوى على بيانات المالكين وعليه فأن الدورة الاساسية ، هي ادخال وتخزين هذه البيانات بحيث يمكن استرجاعها او اي جزء منها عند الحاجة ، عن طريق كتابة برامج معينة من أجل اصدار تقارير مبدئية عن بيانات معينة او اصدار اجازات التسجيل .

وقد تم في هذه المرحلة رسم المخطط الانسياني مع شرح للعمليات التي يجب اتباعها في التسجيل وترقين قيد السيارة ، كما مبين في الشكل (1) .

**شكل (1)**

المخطط الانسياني لتسجيل السيارات لأول مرة



حيث أن الأرقام المذكورة في كل حقل من المخطط الانسيابي تعني ما يلي :-

- 1 . يملأ مالك السيارة استمارة ادخال المعلومات بثلاث نسخ .
- 2 . هنالك شعبة التدقيق للتأكد من صحة المعلومات استناداً إلى الوثائق المقدمة .
- 3 . دفع الرسوم المستحقة ، ومبانع التأمين الالزامي ، وتأشير ذلك في استمارة الادخال .
- 4 . يحال إلى لجنة الكشف للتأكد من صلاحية السيارة من ناحية شروط المتنانة والآمان .
- 5 . إما أن يتم الموافقة على تسجيل السيارة أو أن يرفض تسجيلها .
- 6 . في حالة الموافقة على تسجيل السيارة تفرق النسخ الثلاث .
  - واحدة للحسابية
  - والثانية إلى شعبة الأوراق في الدائرة
  - والأخيرة للشخص المعنى (مالك السيارة)
- 7 . يتم ادخال المعلومات لكل يوم عمل ، ويفتح ملف رئيس لجميع السيارات .
- 8 . تخزن المعلومات ، على قرص مفناطيسي للوصول إليها بطريقة عشوائية .
- 9 . تصدر اجازة التسجيل عن طريق الحاسبة ، تعداد إلى قسم تسليم الإجازة أو ترسل بالبريد .
- 10 . في حالة عدم الموافقة على تسجيل السيارة إما أن يكون هنالك خطأ في المعلومات وعندئذ تعاد للمخطوطة (2) أو تكون السيارة غير صالحة للتسجيل وبذلك يرقدن قيدها .
- 11 . في حالة طلب مالك السيارة ترقين قيد سيارته يتوجب عليه أعلاه، استمارة خاصة بذلك .
- 12 . ترسل جميع استمارات الترقين في الخطوتين (10) و(11) إلى مركز الحاسبة لنقل قيودها من سجل الاستاذ حسب برنامج ترقين القيد .

اما التخطيط للعملية عند تطبيق النظام لأول مرة فيكون توزيع السيارات حسب النوع ويكون توزيع العمل داخل كل مكتب كما هو بين في جدول (4) علما بأن الترقين الزمني للعملية سيكون لمدة ستة أشهر ولاجل تبرير ذلك احصائياً بين الجدول ذاته وقت الانتظار وطول الصيف والنظام في كل مكتب كما بين عدد محطات الكشف والتدقيق ودفع الرسوم المطلوبة .

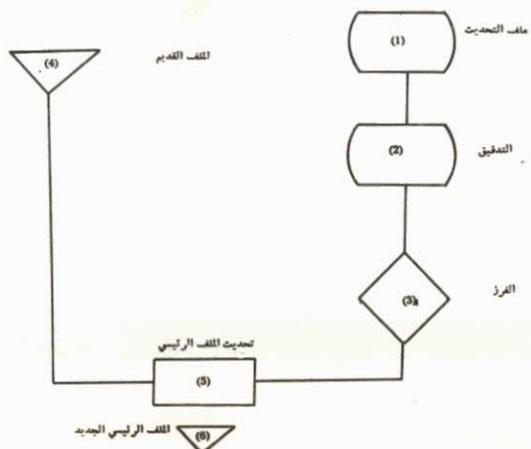
#### جدول (4) مقاييس الفعاليات وأوقات الانتظار في حالة تطبيق النظام المقترن

النوع	محطات الخدمة المطلوبة لكل دقيقة من التدقيق والكشف والرسوم				W Wq L Lq
	W	Wq	L	Lq	
الخصوصي	3.9	2.30	6	3 5	3
العمومي	2.5	0.91	1	0 0	2
الحمل والانتاجية	3.5	0.74	1	0 5	2

من الجدول أعلاه نجد ان مجموع العاملين المطلوب توظيفهم في الكتاب الثلاثة هو (21) موظفا لغرض التدقيق والكشف ودفع الرسوم على أساس ان الاعمال الكتابية يستعراض عنها باستخدام الحاسوبات الالكترونية . من هذا كله نخلص الى اننا استطعنا اعداد الملف الرئيسي وتأسيس بنك المعلومات الذي يمكن ان يزودنا بمعلومات فورية ودقيقة عن آية سيارة باستخدام نظام استخراج المعلومات كما ويمكن اصدار اجزاء التسجيل والتقارير والاحصائيات الموسمية والدورية .

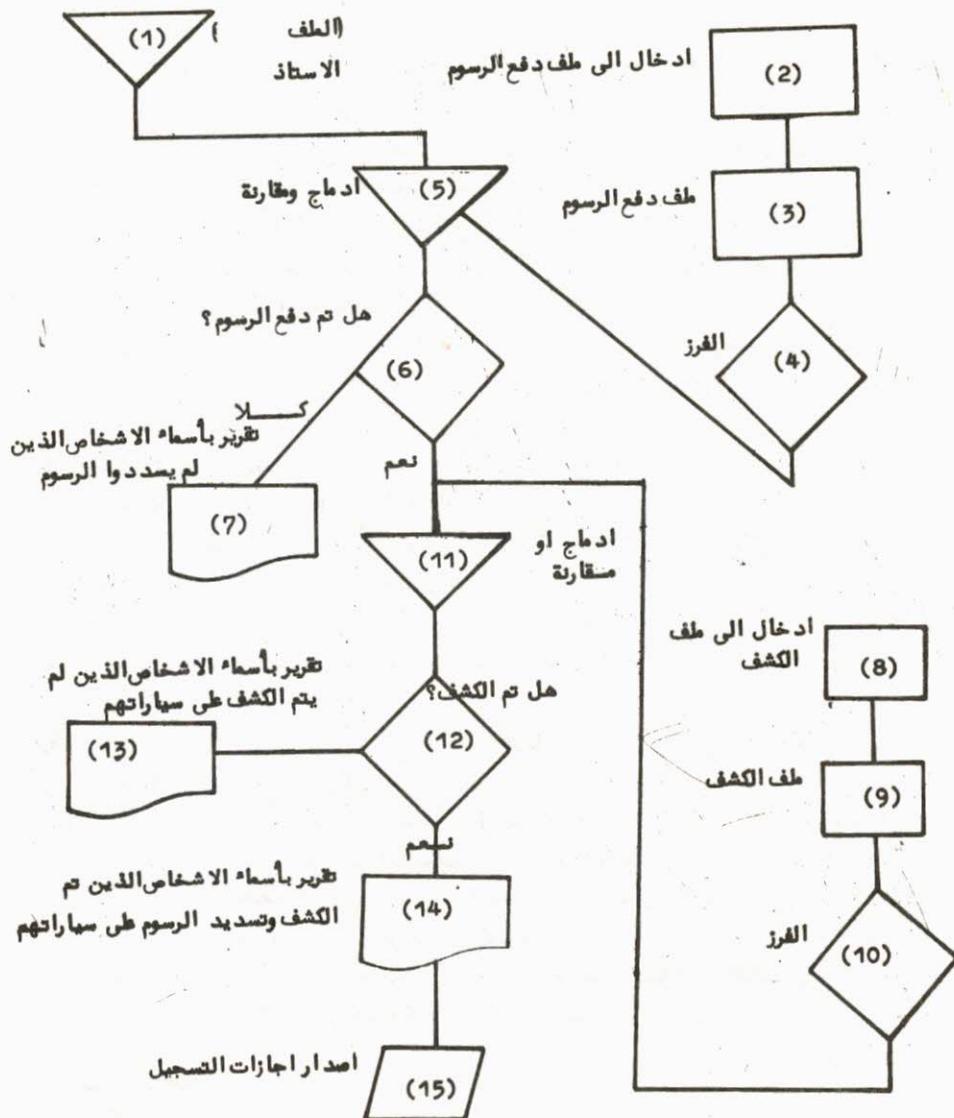
المرحلة الثانية : تحديث المعلومات وبناء القيدود الجديدة للسيارات المسجلة حديثا . تشمل هذه المرحلة تحديث المعلومات ، أي ادخال البيانات المتغيرة وتعديل القديم منها والتي تجري على الملف الرئيس ، وبذلك نحصل على الملف المعدل ، وتبدا العملية بفتح الملف الرئيس وملف البيانات المتغيرة أي جعل بيانات الملف الرئيس وملف التغيرات متاحة للحاسوب وتقارن البيانات التي جرى عليها التغيير واتخاذ الاجراءات . وفيما يلي رسم المخطط الانسيابي لاجراء التغيرات مع وصف المرحلة .

شكل (2)  
المخطط الانسيابي لتحديث الملف الرئيسي



- ١ . يبدأ المخطط الانسيابي والملف الرئيس في المخزن (Storage) ويتم ادخال التحديثات (اللون ، رقم المحرك ، رقم الشاسي ٠٠٠ الخ ) على احدى وسائل الادخال .
  - ٢ . بعد هذه العملية يتم تدقيق المعلومات باستخدام برنامج تدقيق .
  - ٣ . ثم تفرز المعلومات على أساس نسق يحاكي النسق المفروز عليه الملف الرئيس وذلك في حالة تحديث المعلومات بالطريقة المتسلسلة (Sequential access) وفي هذه الحالة يكون رقم السيارة هو مفتاح الفرز اما في حالة تحديث بطريقة عشوائية (Random access) فلا داعي للفرز .
  - ٤ . العملية الثالثة هي ادخال وقراءة الملف الرئيس القديم لعرض مقارنته مع ملف التغييرات .
  - ٥ . بعد ذلك يتم تنفيذ برنامج سبق كتابته وخرقه في الحاسبة الالكترونية لتحديث الملف الرئيس القديم .
  - ٦ . اخيرا يتم الحصول على ملف رئيس جديد يدخل المخزن كمدخلات عملية التحديث التالية :
- وتشمل هذه المرحلة تجديد اجازات التسجيل والذي يكون على مدى سنة واحدة ، وتتضمن تجديد اجازات التسجيل لسيارات المسجلة سابقا ، واستيفاء الرسوم ومبالغ التأمين واجراء الكشف السنوي . ويتم العمل حسب المخطط الانسيابي التالي :

**شكل (3)**  
**المخطط الانسيابي لنظام تجديد اجازات التسجيل (المرحلة الثانية)**



- وفيما يلي وصف العمل لنظام تجديد اجازات التسجيل حسب الارقام المؤشرة لكل خطوة :
- 1 . يتم تخزين جميع البيانات على احدى وسائل الادخال وبذلك تحصل على الملف الرئيس .
  - 2 . يتم تهيئة ملف دفع الرسوم ، ويضم ارقام السيارات التي تم دفع الرسوم المستحقة عليها ومبالغ التأمين وكذلك اسم مالك السيارة وعنوانه .
  - 3 . بعد ادخال جميع بيانات الخطوة (2) نحصل على ملف مميز نطلق عليه ملف دفع الرسوم .
  - 4 . يتم فرز ارقام السيارات حسب نسق يحاكي الملف الرئيس في حالة استخدام البطاقات المثقبة وعدها ذلك فليس هناك داع للفرز .
  - 5 . يتم مقابلة الملفين الرئيس ودفع الرسوم في مجموعة واحدة .
  - 6 . ضمن برنامج لاجراء التحديثات ومقابلة السجلين يمكن معرفة ارقام السيارات وأسماء مالكيها الذين لم يسددوا الرسوم .
  - 7 . يتم اصدار تقرير بأسماء المالكين الذين لم يسددوا الرسوم وارقام سياراتهم وطرازها كما يتم نقل استماء هؤلاء المالكين من الملف الرئيس ليبقى فقط المالكون المسددون للرسوم .
  - 8 . يتم تحضير ملف الكشف ، والذي يتضمن ارقام السيارات التي تم الكشف عليها من قبل مديرية المرور .
  - 9 . نحصل على ملف متميز يحوي ارقام السيارات ومالكيها وعناؤينهم من الذين تم الكشف على سياراتهم .
  - 10 . يفرز ملف الكشف حسب النسق المفروز عليه الملف الرئيس .
  - 11 . يدمج ملف الكشف الذي يتضمن ارقام السيارات المسددة لها رسوم التسجيل .
  - 12 . يتم مقارنة هذين الملفين ، وبذلك نحصل على تقرير بأسماء الاشخاص الذين لم يتم الكشف على سياراتهم .
  - 13 . يتضمن التقرير ارقام السيارات وأسماء مالكيها الذين سددوا رسوم التسجيل ولكنه لم يتم الكشف علم سياراتهم .
  - 14 . أخيرا يتم الحصول على تقرير باسماء الاشخاص الذين تم الكشف على سياراتهم وتم دفع الرسوم المستحقة .
  - 15 . يتم اصدار اجازات التسجيل المجددة حسب التقرير المطبوع وذلك بابعاد الى الحاسبة الالكترونية لتنفيذ برنامج معين .

#### الاستنتاجات :-

كان الهدف من اقتراح النظام الجديد هو تأسيس بنك البيانات

والذي تودع فيه البيانات بشكل منظم ، بحيث لا تجمع هذه البيانات أكثر من مرة ويمكن الاحتفاظ بها لمدة طويلة واسترجاعها بسرعة كبيرة عند الطلب ، وقد تم حسب النظام المقترن بترتيب البيانات على شكل ملفات ، بحيث يسهل استخراجها لاغراض المعالجة الدورية كما تم ترتيب السجلات في الملف الرئيس حسب رقم السيارة ورمز المحافظة ، وان جميع البيانات التي يحتاجها تحديث السيارات المسجلة تضمنها ملف خاص ( ملف التحديث ) .

هذا وان الاحتفاظ بالملف الرئيس في وسائل العزن يمكننا من اصدار اجازات التسجيل عن طريق الحاسبة الالكترونية ، كما ويمكن الحصول على التقارير الموسمية والجدوال الاحصائية عن طريق كتابة البرامج الخاصة بذلك ، وهناك نوع اخر من التشغيل يمكننا اختيار البيانات ذات الدلالة الخاصة من مجموعة البيانات المخزونة ، مثلاً طلب معلومات عن سيارة ذات لون محدد ومن طراز معين .

وباستخدام الحاسبات الالكترونية بدلاً من العمل اليدوي يمكن انجاز عملية التسجيل خلال ستة أشهر بدلاً من العمل لمدة سنة واحدة ولا يتطلب ذلك سوى عملية الكشف ودفع الرسوم في الوقت الذي نتطلب فيه العمليات الكتابية المتكررة وبذلك يمكن توجيه قسم من الموظفين لغرض القيام بعمليات الكشف واستلام الرسوم من خلال مراكز متعددة . وبالنسبة لتطبيق النظام في عام (1985) فان عدد الموظفين المطلوب تشغيلهم لاجراء عملية التسجيل وتحديث اجازات التسجيل ، يمكن ايجاده من تطبيق نظرية صفوف الانتظار والجدول التالي بين مقاييس الفعاليات ووقات الانتظار في الصيف والنظام عام (1985) .

### جدول (5) مقاييس الفعاليات ووقات الانتظار عند تطبيق النظام المقترن عام (1985)

النوع	دفع الرسوم	لكل من الكشف والتذيق	محطات الخدمة المطلوبة	دققة	دققة	W	Wq	L	Lq
الخصوصي	7		2.27		0	0			1.12
العمومي	4		1.31		0	0			1.27
العمل والانتاجية	4		1.31		0	0			1.27

من الجدول اعلاه نلاحظ ان مجموع العاملين المطلوب توظيفهم في هذه المكاتب الثلاثة هو (45) موظفا لفرض انهاء عمليات التدقيق واجراء الكشف واستلام الرسوم خلال فترة ستة أشهر . وبعد حساب عدد العاملين المطلوبين لادخال واخراج المعلومات من خلال التحقيقات التي تم اجراؤها على مجموع الرموز اليومي المطلوب ، تبين ان العدد الكلي المطلوب هو (52) موظفا للقيام بعملية التسجيل وتجديده اجازات التسجيل اليدوي الذي يتطلب (245) موظفا عام (1977) و(715) موظفا عام (1985) وبين النظام المكنن الذي لا يتطلب سوى (27) موظفا عام (1977) و(52) موظفا عام (1985) ، اضافة الى انخفاض في الاجراءات المتكررة وزيادة في الكفاءة .

#### **ا - المراجع العربية :-**

- 1 . نشرة احصاءات النقل والمواصلات ( للسنوات 1968 - 1975 ) دائرة احصاءات النقل والمواصلات - الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط - الجمهورية العراقية .
- 2 . عرفة - سعيد محمود - نظام المعلومات ووظائف التخطيط والرقابة - المنظمة العربية للعلوم الادارية - نيسان 1974 - العدد (157) .
- 3 . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى :  
( تحليل وتصميم نظام آلي لتسجيل السيارات ) - رسالة ماجستير تقدم بها الطالب - سرمد جورج لانس - الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - تحت اشراف الدكتور هلال عبود البياتي . ( ايلول 1977 ) .

#### **ب - المراجع الأجنبية :-**

1. Albrecht, leon K. "Organization and management of information processing systems". New York, macmillan ( 1970 ).
2. Bocchire, William A. "Management information systems tools and techniques". Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall ( 1972 ).
3. Davis, G.B. "computer, (197 Data Processing)". New McGraw-Hill Book company, 1969.
4. Gross, donald, "fundamentals of queueing theory" Donald Gross and Carl M. Harris. New York, Wiley, ( 1974 ) .